

الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة الخامسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٢٨
المعقودة يوم الخميس
١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثامنة والعشرين

الرئيس : السيد سومافيا (شيلي)

المحتويات

البند ١٠٨ من جدول الأعمال : العمل الدولي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها

البند ٨٨ من جدول الأعمال : ما للمساعدات السياسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها من أشكال المساعدة التي تقدم الى النظام العنصري والاستعماري في جنوب افريقيا من آثار ضارة بالتمتع بحقوق الإنسان (تابع)

البند ٩١ من جدول الأعمال : القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (تابع)

.../...

Distr. GENERAL
A/C.3/45/SR.28
19 November 1990
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى :
Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٠

البند ١٠٨ من جدول الأعمال : العمل الدولي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها (A/45/3) الفصل الخامس ، الفرع دال ، A/45/495 ، A/45/535 ، A/45/ ، 536 ، A/45/542 ، A/45/652 و Add.1 ، A/45/301 ، A/45/303 ، A/45/329 ، A/C.3/ ، 45/4 و (E/1990/39/Add.1)

البند ٨٨ من جدول الأعمال : ما للمساعدات السياسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها من أشكال المساعدة التي تقدم الى النظام العنصري والاستعماري في جنوب افريقيا من آثار ضارة بالتمتع بحقوق الإنسان (تابع) (A/C.3/45/L.4)

البند ٩١ من جدول الأعمال : القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (تابع) (A/C.3/) 45/L.7

١ - الآنسة انستي (المديرة العامة لمكتب الأمم المتحدة في فيينا ومنسقة جميع أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة المخدرات) : قالت إن من الخطر أن يعتقد نظرا لوجود أخطار مباشرة سياسية وعسكرية تسيطر حاليا على العالم إن هذا الخطر الآخر ألا وهو إساءة استعمال المخدرات قد استبعد . إن الحقيقة المخيفة مغايرة لذلك تماما : إن الاتجار بالمخدرات يأتي في المرتبة الثانية بعد تجارة الأسلحة بل أن انتاج نوع واحد من المخدرات وهو الكوكايين يتجاوز وفقا للتقديرات ٢٠٠ ألف طن متري سنويا وهو رقم يعطي فكرة عن مدى اتساع نطاق هذه التجارة التي تؤدي إلى التدمير الذاتي . إن التحدي من الضخامة بحيث يظل العمل المضطلع به للتصدي له أقل من الاحتياجات .

٢ - وأضافت قائلة إن هذه الملاحظة لا ينبغي على أية حال ألا تؤدي إلى تشبيط الهمم . لقد وسع المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة بصورة ملحوظة نطاق نشاطه بهذا المجال وبخاصة في إطار الأمم المتحدة . إن مسؤولية تنسيق برامج مكافحة المخدرات قد انتقلت من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وشؤون مجلس الأمن في نيويورك إلى المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في فيينا . وهذا التحويل يتفق مع توصيات فريق ال ١٨ من أجل مزيد من الترشيح لبرامج الأمم المتحدة وقد أدى إلى تجميع الهيئات الثلاث الكبرى التي تعنى بالمخدرات في مكان واحد كما أدى إلى تيسير التنسيق بين هذه الهيئات والبرامج الاجتماعية (التنمية الاجتماعية ، منع الجريمة والعدالة الجنائية ، الشباب والأسرة) لمكتب الأمم المتحدة في فيينا .

(السيدة أنستي)

٣ - ويبدو بالتالي ان المؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها الذي عقد في فيينا في حزيران/يونيه ١٩٨٧ قد شكّل مرحلة حاسمة إذ فرض مفهوم المسؤولية المشتركة وبدأ مداولات بشأن وسائل تنظيم التعاون لمكافحة جميع جوانب هذه المشكلة . ونجحت عن هذا الوعي خطة كاملة متعددة التخصصات للأنشطة المقبلة في مجال مكافحة المخدرات . وقد اعتمد المجتمع الدولي بعد ذلك بعام ونصف أي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية التي سوف تصبح نافذة المفعول في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام . إن الإسراع بالأنشطة المتعلقة بمكافحة إساءة استعمال المخدرات وكذلك الاحداث المؤسفة التي وقعت في كولومبيا في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ قد حملت الجمعية العامة على أن تعقد في شباط/فبراير ١٩٩٠ الدورة الاستثنائية السابعة عشرة التي كرست لمشكلة المخدرات والتي أدت إلى اعتماد إعلان سياسي وبرنامج عمل عالمي . إن هذه الدورة الاستثنائية قد أعقبها في لندن في نيسان/أبريل ١٩٩٠ مؤتمر قمة وزاري عالمي بشأن الحد من الطلب على المخدرات ومكافحة الكوكايين . وسوف يعقد أيضا في موسكو الاجتماع الأوروبي الأول لرؤساء الأجهزة الوطنية المختصة بإنفاذ قوانين مراقبة المخدرات .

٤ - وهناك أيضا إلى جانب هذه الاعمال الهامة أعمال أخرى لا تقل أهمية عنها وإن كانت غير مرئية وهي الجهود التي تبذلها الامانة العامة في مجال التنسيق . إن هذا التنسيق قد تزايد إلى حد بعيد وبخامة بين الكيانات الثلاثة الكبرى التي تعنى بالمخدرات في فيينا . ومن ناحية أخرى فإن اضطلاع المديرية العامة لمكتب الأمم المتحدة في فيينا بإدارة مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية أيضا قد يسّر إلى حد بعيد إقامة روابط بين مكافحة المخدرات والبرامج الأخرى التي تعنى في جملة أمور بمكافحة الجريمة . وهناك على مستوى المنظومة ما لا يقلّ عن ٢٥ هيئة وكياناً وإدارة تعنى بصورة أو بأخرى بمسألة المخدرات . ونتيجة للاجتماع الخاص الذي يعقد مرتين سنويا فيما بين المنظمات بشأن تنسيق الأنشطة في مجال مكافحة الدولية لإساءة استعمال المخدرات وتראسه الأنسة أنستي وأصبح التنسيق أكثر سهولة فيما يتعلق بـالمشكلة وليس فقط على الصعيد الإداري . ومن ناحية أخرى فإن خطة العمل على مستوى منظومة الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات ، التي اعتمدت في الدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة وفي الدورة الاستثنائية السابعة عشرة للجمعية العامة تسهم أيضا في تيسير التنسيق وتوضح إلى حد بعيد الأنشطة التي تظطلع بها الدوائر الثلاث في فيينا المكلفة بمراقبة استعمال المخدرات وكذلك المبالغ التقديرية للموارد المتاحة لها لهذا الغرض والاموال التكميلية المتوقع حصولها

(السيدة انستي)

عليها حتى يتسنى لها تنفيذ ولاياتها كاملة . لقد كانت خطة العمل هذه على مستوى المنظومة موضوع إضافة تضمنت بشكل خاص الولايات الجديدة النابعة من برنامج العمل العالمي . كما تضمن التقرير السنوي للأمين العام (A/45/542) عرضا جديدا يسرد بالتفصيل ما اضلعت به كل منظمة من المنظمات من أنشطة خلال السنة الماضية .

٥ - إن الأمم المتحدة التي أصبحت تتمتع الآن بإطار قانوني متكامل يجب عليها تعزيز الجانب التنفيذي لمكافحة إساءة المخدرات أي الاضطلاع ضمن أمور أخرى بمساعدة البلدان التي ترغب في ذلك ، في انجاز الالتزامات التي تعهدت بها بموجب المصكوك الدولية ذات الصلة . إن الجهود التي تبذل في هذا المجال تستهدف أساسا الحد من الطلب . وكما جاء في الفقرة ١٣ من برنامج العمل العالمي فإن التدابير الأولى قد اتخذت لوضع نظام دولي لتقييم إساءة استعمال المخدرات . فضلا عن ذلك ووفقا لما جاء في الفقرة ١٥ من هذا التقرير فإن شعبة المخدرات قد وجهت إلى جميع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية الاقليمية والمنظمات غير الحكومية استبياناً بشأن التدابير المتخذة للحد من الطلب على المخدرات ، وسوف تقدم تقريرا إلى لجنة المخدرات على أساس الردود التي سوف تملها . ومن ناحية أخرى فإن التوصيات التي اتخذت في جميع الاجتماعات الدولية الرفيعة المستوى على وشك أن تُنشر الآن وسوف تستكمل فيما بعد عن طريق تبادل أوسع نطاقا لبيانات الخبرة الواقعية التي أحرزت في هذا المجال الحاسم البالغ الصعوبة وهو مجال الحد من الطلب على المخدرات . وسوف يتم من الآن فصاعدا التركيز على هذا الموضوع في أثناء الاجتماعات التي ستعقد فيما بين المنظمات وفي إطار التعاون اليومي الوثيق واليومي الذي بدأ وبخاصة مع منظمة الصحة العالمية .

٦ - وقالت إنه عملا بقرار الجمعية العامة ١٤٢/٤٤ تم تشكيل فريق للخبراء عقد اجتماعين في فيينا في الصيف الماضي لدراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للاتجار غير المشروع بالمخدرات وبخاصة الأثر الناجم عن تحويل رؤوس الأموال الناجمة عن الاتجار بالمخدرات وتبويضها على النظم المالية وكذلك طرائق الحصول على هذه الأموال ومساكها . وفي هذا الصدد فإن من المشجع ملاحظة أن هيئات التمويل الكبرى قد أصبحت تعرب عن قلقها هي أيضا إزاء الآثار المترتبة على ظاهرة المخدرات في البلدان النامية . وقالت إن البنك الدولي قد نظر في العام الماضي في آثار انتاج الكوكايين على التوقعات الاقتصادية في بوليفيا . وقد أوضحت هذه الدراسة مدى اعتماد الاقتصاد البوليفي على إيرادات المخدرات . كما أبرزت أيضا ضرورة تحسين ظروف معيشة السكان في بوليفيا وبخاصة في منطقة الهضاب العليا . وقالت إن مكتب الأمم المتحدة في فيينا

(السيدة انستي)

يتعاون تعاوننا وشيقا مع السلطات في بيرو التي اتخذت تدابير شجاعة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات دون الإضرار بتنمية البلد .

٧ - ومضت قائلة إن هناك جانبا هاما آخر من جوانب عمل الأمم المتحدة في مجال مكافحة المخدرات وهو المساعدة القانونية التي تقدم إلى البلدان التي تطلبها حتى يتسنى لها تعديل تشريعاتها في هذا المجال ويصبح في وسعها التصديق على اتفاقية عام ١٩٨٨ . لقد أصبح بوسع شعبة المخدرات نتيجة لمساهمات خارجة عن الميزانية تقديم المساعدة المطلوبة في إطار الفقرة ٥٢ من برنامج العمل العالمي .

٨ - وأضافت قائلة إن مراقبة استعمال العقاقير الكيميائية الأساسية والموصى بها في الفقرة ٤٥ من برنامج العمل العالمي تخطى أيضا باهتمام متزايد . وسوف ينشر مختبر شعبة المخدرات قريبا توصياته بشأن الوسائل الواجب استخدامها لاكتشاف المواد الكيميائية المستخدمة في الصناعة غير المشروعة للمخدرات .

٩ - إن مستقبل برنامج الأمم المتحدة في مجال مكافحة إساءة استخدام المخدرات يتوقف على هيكله وموارده . والجمعية العامة إذ تشبين ضرورة تعزيز فعالية هذا الجهاز قد طلبت في قرارها ١٤١/٤٤ تسمية فريق خبراء لتقديم المشورة ومساعدة للأمين العام لزيادة فعالية جهاز مكافحة إساءة استخدام المخدرات التابع للأمم المتحدة . وقد اجتمع هذا الفريق ثلاث مرات في فيينا خلال صيف عام ١٩٩٠ وأدرجت توصياته في التقرير A/45/652 . ويقع الآن على عاتق الوفود إبلاغ وجهات نظرها بشأن هذه المسألة الهامة .

١٠ - وفيما يتعلق بالموارد قالت إن بعض الحكومات كانت سخية وبخاسة فيما يتعلق بكفالة التمويل الخارج عن الميزانية للأنشطة التنفيذية لمندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات وهو التمويل الذي يبلغ حاليا حوالي ٧٠ مليون دولار . إلا أن الموارد التي لا تتجاوز أربعة ملايين دولار والمتاحة حاليا للكيانين الآخرين المعنيين بالمخدرات وهما شعبة المخدرات وأمانة الهيئة الدولية لمكافحة المخدرات ما زالت ضئيلة للغاية . ومن الضروري الحصول على الأموال اللازمة لتمويل ٢٠ وظيفة إضافية تحتاجها شعبة المخدرات خلال فترة السنتين الحالية . وقالت إنها تأمل أن يتخذ خلال الدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة قرار لصالح هذا التمويل . ويجب أن يعلم أن المهام التي عهد بها إلى هيئات مكافحة المخدرات في إطار برنامج العمل الدولي لن يتسنى الاضطلاع بها بدون هذه الوظائف .

١١ - السيد دي جينارو (المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات) : قال إن فعالية المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة للحكومات التي تكافح مختلف أشكال إساءة استعمال المخدرات تعد موضوع تقييم مستمر . ويمكن القول إجمالاً إن تقارير التقييم التي يقدمها صندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات للدول المستفيدة والدول المانحة قد برهنت حتى الآن على أن برنامج الصندوق قد حقق نتائج إيجابية . والواقع أن دور الصندوق هو فقط إكمال العمل الذي بدأ على المستوى العالمي وبخاصة بواسطة البلدان ذاتها لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها وانتاجها .

١٢ - وقال إنه بالرغم من العمل الجيد الذي أنجز خلال العقود الثلاثة الماضية فإن هذه الظاهرة مازالت تنتشر وتأخذ أبعاداً أكثر إثارة للقلق . وعلى الرغم من الطابع الإيجابي للبرامج الوطنية فإن تقييم الحالة العالمية في مجال إساءة استعمال المخدرات يدل على تدهور مستمر .

١٣ - وعلى أية حال فإن نداءات الأمم المتحدة من أجل تعبئة عامة بهذا المجال قد لقيت بعض الاستجابة . إن لجنة المخدرات تجتمع الآن سنوياً . والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة قد كرسا لمسألة المخدرات وقتاً واهتماماً كبيرين ، وعقدت الجمعية العامة دورة استثنائية بشأن هذه المسألة . أما صندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات فإنه لم يأل جهداً لمساعدة البلدان التي ليست لديها الوسائل الكافية لمكافحة هذه الآفة .

١٤ - وعلى أية حال وعلى الرغم من الاعتراف بالامتنان للبلدان المانحة وبخاصة أهمها ، فإننا يجب أن نلاحظ أن الموارد المتاحة للأمم المتحدة لمكافحة آفة المخدرات لا يمكن أن تقارن بالموارد التي في حوزة تجار المخدرات ومعاونيهم . وفي هذه الظروف فإننا نخلص إلى أن تقديم المساعدة للبلدان ليس كافياً . لقد برهنت التجربة على أن العمل المنسق وحده في أكثر المجالات حسماً ، حيث تبدو مشاكل الانتاج غير المشروع والاتجار وإدمان المخدرات والجريمة المنظمة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً ، قد يجعل هذا العمل فعالاً . ومن هنا أهمية التدخل على المستوى شبه الاقليمي مع تقديم المساعدة التقليدية لمختلف البلدان . إن هذا النهج الجديد يقوم على أساس رغبة بلدان شبه المنطقة في وضع برنامج مشترك . وهذا يفترض مشاركة وثيقة من جانب الأمم المتحدة لتنفيذ المشاريع ومراقبة متبادلة ومستمرة من جانب البلدان المعنية .

(السيد دي جينارو)

١٥ - وقال إن البرامج شبه الاقليمية تناسب بمففة خاصة مناطق الحدود حيث يتعلّق الامر بالخلولة دون مرور المخدرات وبلاستيلاء عليها . كما أن هذه البرامج تيسر أيضا القضاء على الزراعات غير المشروعة في مثل هذه المناطق أو بالقرب منها .

١٦ - وقال إن لجنة المخدرات والدورة الاستثنائية التي عقدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي كرسّت للمخدرات ، قد وافقتا على هذا النهج الوارد في برنامج العمل العالمي . إن صندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات يعمل من جانبها على تحديد المناطق التي يجب أن تخطى بالاهتمام على سبيل الأولوية وبخاصة المثلث الذهبي والهلل الذهبي ومنطقة الانديز . وهكذا أوفد الصندوق بعثة إلى ميانمار في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ لتبحث مع حكومة هذا البلد فوائد النهج شبه الاقليمي . وكان رد فعل السلطات إيجابيا تماما . وأوفد الصندوق بعثة أخرى إلى كل من ميانمار وتايلند ، وأجرى هذان البلدان اتصالات للاطلاع بعمل مشترك أعربت الحكومة الصينية عن استعدادها للاشتراك فيه . وفي أثناء اجتماع رؤساء الأجهزة الوطنية المختصة بإنفاذ قوانين مراقبة المخدرات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ والذي عقد مؤخرا في بيجين واصل ممثل الصندوق حوارا مع ممثلي حكومتي الصين وميانمار . ومن المقرر أن يعقد في وقت لاحق اجتماع للتخطيط بغية البدء في عمليات مشتركة تستفيد من مساعدة الصندوق . وقد أعربت حكومة لاو أيضا عن اهتمامها بالاستراتيجية التي يجري وضعها الآن في المثلث الذهبي .

١٧ - وقال إن المبادرة التي اتخذها في شباط/فبراير ١٩٩٠ الرئيس نجيب الله رئيس أفغانستان واقترح فيها إنشاء لجنة مخصصة لوضع خطة عمل في مناطق الحدود في أفغانستان وباكستان تبرهن على أن هناك عملا إيجابيا يجري الآن في المنطقة التي تسمى بالهلل الذهبي . فضلا عن ذلك فإن السلطات الايرانية قد أبلغت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات أنها على استعداد للتعاون مع أفغانستان وباكستان . إن هذه البلدان تستفيد منذ عدة سنوات من مساعدة الصندوق في الأنشطة التي تضطلع بها لمكافحة المخدرات . ويمكن القول بالتالي إن البرامج شبه الاقليمية بهذا الجزء من العالم قد أصبحت الآن قابلة للتنفيذ .

١٨ - وعقب القرار الذي اتخذته وزراء الزراعة في منطقة الانديز شبه الاقليمية في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، وفي سياق اتفاق قرطاجنة الرامي إلى وضع خطة عمل اقليمية للقضاء على الزراعة غير المشروعة لنبات الكوكا أوفد الصندوق بعثة من الخبراء إلى المنطقة بغية وضع مجموعة من المشاريع من شأنها أن تجعل النهج شبه الاقليمي صالحا للتنفيذ .

(السيد دي جينارو)

١٩ - إن هذا النهج الذي يتطلب حوارا مستمرا مع البلدان المستفيدة قد طرح أيضا على البلدان المانحة للحصول على وجهات نظرها بمدده والحصول في النهاية على دعمها المالي .

٢٠ - السيد راموس غالينو (مدير شعبة المخدرات) : قال إن الشعبة قد تلقت نحو مائة تقرير سنوي من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو الأطراف في المعاهدات الدولية المتعلقة بمكافحة المخدرات . ويستخلص من هذه التقارير أن عمليات مصادرة المخدرات غير المشروعة قد ازدادت في عام ١٩٨٩ و ١٩٩٠ ازديادا ملموسا . لكن سبب هذه الزيادة ، مع الأسف ، ليس إزدياد فعالية الدوائر الوطنية للمكافحة وحده . وصحيح أن هذه الدوائر قد نسقت نشاطها تنسيقا أفضل على الصعيد الوطني والثنائي والإقليمي والاقليمي ، لكن هذه الزيادة يفسرها أيضا حجم الاتجار غير المشروع الذي قد ازداد هو أيضا . والدليل على ذلك هو أن عمليات المصادرة لم تؤثر فيما يبدو لا على أسعار المخدرات ولا في عملية العرض . ولحد من هذه العملية ، يجدر وضع برامج لإتلاف ولاستبدالها بالمزروعات ذات الصلة بالمخدرات إتلافا شاملا ، مع الحرص على عدم الإضرار بالبيئة ومرافقة هذا النشاط بتدابير تنمية زراعية - صناعية . ولذلك ، فإن الشعبة تقوم حاليا بوضع برنامج استشعار عن بعد ، يحدوها الأمل في أن يتمخض عن رسم خريطة المزروعات غير المشروعة قبل نهاية هذا القرن . وقد اجتمع فريق خبراء ، يضم ممثلين عن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وفرنسا ، لهذا الغرض في عام ١٩٨٩ ، وبالنسبة لعامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ ، يستفيد البرنامج المعني من الدعم المالي للاتحاد الاقتصادي الأوروبي .

٢١ - ثم قال انه لا يكفي أن نكافح العرض غير المشروع للمخدرات ، لأن ما تتسم به مشكلة المخدرات من تعقيد لا يقتصر على ذلك . وأن على المجتمع الدولي أيضا أن يحدد من الطلب . وفي هذا المجال نجد أن للمنظمات غير الحكومية ولمؤسسات التعليم والأحزاب السياسية والنقابات والمنظمات الرياضية والجمعيات الدينية ووسائل الإعلام دورا رئيسيا تظطلع به ، ولاسيما فيما يتعلق بتوعية الشباب بأخطار المخدرات .

٢٢ - وأضاف أن من هذا المنطلق تعمل شعبة المخدرات على وضع أساليب متسقة تتيح جمع وتصنيف البيانات المتعلقة بإساءة استعمال المخدرات على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي . وقد بدأت الشعبة أيضا بتنفيذ برامج ، لكي يتم على الصعيد الإقليمي تبادل مكتسبات الخبرة الوطنية والمحلية في مجال الوقاية من إدمان المخدرات والحد منها ولكي تتضافر في هذا الكفاح جميع القوى الحية في المجتمعات المحلية .

(السيد راموس غاليينو)

٢٣ - وقد توصلت الشعبة بذلك الى أن تكثُر على الصعيد المحلي من المشاريع الرائدة في مجال منع إدمان المخدرات والمعالجة منه ومجال إعادة دمج مدمني المخدرات في المجتمع ، وتمثل هذه المشاريع وسيلة من أشد الوسائل المتوفرة للحكومات فعالية وأقلها تكاليف ، للحيلولة دون إساءة استعمال المخدرات وتخفيف آثارها المشؤومة .

٢٤ - وقال إن المادة ١٤ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية تشير الى الطلب غير المشروع على المخدرات وما يتصل به من آلام بشرية . وإذا أردنا معالجة هذه الحالة ، فلا بد من معرفة الآليات النفسية التي تسبب الإدمان معرفة أفضل ومن وضع أساليب أفضل للمعالجة وإعادة الدمج في المجتمع .

٢٥ - وذكر أن شعبة المخدرات تقدم الى البلدان مساعدة تقنية لتحليل العقاقير المصادرة في المختبر . ومن جهة ثانية ، فهي تقدم ، بفضل أموال من خارج الميزانية دفعتها المملكة المتحدة وفرنسا ، المشورة القانونية الى نحو ٢٠ بلدا ، تريد تنسيق تشريعها الوطني مع اتفاقية عام ١٩٨٨ .

٢٦ - أما فيما يتعلق بالتعاون الاقليمي والاقليمي ، هذا التعاون الذي تشجعه الشعبة بشكل حثيث ، فقال إنه أصبح هناك من الآن فصاعدا شبكة عالمية لآليات التعاون الاقليمية . وفي عام ١٩٩٠ ، من المرتقب أن تُعقد عدة اجتماعات اقليمية لرؤساء الادارات الوطنية للمكافحة المختصين في مجال المخدرات ، وقد عقد البعض منها فعلا . والظروف السياسية تتيح تعاوننا أكبر على الصعيدين الاقليمي والاقليمي ، ولاسيما على مستوى وزارات الداخلية والعدل والعلاقات الخارجية . وهذا التنسيق ستزداد الحاجة اليه يوما بعد يوم إذا ما أردنا بالفعل تطبيق اتفاقية عام ١٩٨٨ ، وهي من أشد المكوّكات فائدة ، المتوفرة للمجتمع الدولي لمكافحة الاتجار بالمخدرات . ومما يساعد على الاقتناع بذلك مشاهدة أحداث كولومبيا ، حيث تتصدى بشجاعة الحكومة المنتخبة بشكل ديمقراطي للذين يهددون المؤسسات السياسية والقضائية في البلد . ويجب على المجتمع الدولي أن يقدم عاجلا دعمه لحكومة كولومبيا .

(السيد راموس غالينو)

٢٧ - إن تنفيذ جميع الدول ، بصورة منسقة وفي نفس الوقت ، للاتفاقية من شأنه أن يتيح مصادرة حصيلة الاتجار بالمخدرات ، وإلقاء القبض على المتاجرين بها وتسليمهم ، عند الاقتضاء ، كما يتيح بغضل التعاون القضائي أن تُجمع ضدهم جميع الأدلة اللازمة ، وإعاقة الاتجار عن طريق البر أو البحر أو الجو ، مما ييسر بالتالي مساعدة بيرو وبوليفيا فضلا عن كولومبيا ، وهما أيضا بلدان مهددان بزعزعة استقرارهما .

٢٨ - ثم أبرز السيد راموس غالينو الطابع الردعي بالنسبة إلى التجار ، لعقوبات السجن ومصادرة الممتلكات ، وبالنسبة لموظفي الحكومات المشتركين في أنشطة غير مشروعة ، للعقوبات الإدارية والجنائية .

٢٩ - وذكر أن عملية نفاذ الاتفاقية قد بدأ مع تصديق إسبانيا على الاتفاقية ، في حين أنه لم تمض بعد سنتان على اعتمادها . وهناك سبعة وعشرون بلدا ، أعطى السيد راموس غالينو قائمة بأسمائها ، قد وقعت أو صدقت عليها . ودعا مدير شعبة المخدرات إلى الانضمام بأسرع وقت ممكن إلى الاتفاقية من جانب البلدان التي لم تفعل ذلك بعد ، بغية تأمين تنفيذها على الصعيد العالمي .

٣٠ - السيدة غوف (الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات) : قالت إن هذه الهيئة قد اعتمدت تقريرها لعام ١٩٩٠ والذي سيحال إلى الحكومات في مطلع كانون الأول/ديسمبر . وسيجري النظر فيه في الدورة المقبلة للجنة المخدرات ، وعلا بالاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ ، سيحال إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع تعليقات اللجنة .

٣١ - ومضت تقول إنه بالرغم من التدابير التي اتخذها المجتمع الدولي ، لا يزال ينبغي أيضا القيام بعمل أشد حزمًا وأكثر تجديدا وذلك لمواجهة مشكلة المخدرات ، ولاسيما مشكلة تخفيض الطلب . ومن الأمور التي لا بد منها أيضا تخفيض الانتاج والعرض ، لكن هذا التخفيض لن يكون دائم الاثر إلا إذا لازمه تنظيم الأنشطة الاقتصادية المتمثلة باستبدال المزروعات . وأخيرا ، ترى الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات أن البلدان المعنية ينبغي لها أن تتدخل بسرعة للحيلولة دون شراء تجار المخدرات للأسلحة والمتفجرات والطائرات والسفن التي يحتاجون إليها للقيام بأنشطتهم غير المشروعة وارتكاب أفعالهم الإرهابية .

٣٢ - وأشارت إلى أن مراقبة المواد المستخدمة لأغراض طبية وعلمية عنصر أساسي من عناصر الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي ليمنع إساءة استعمال المخدرات . وبوجه

(السيدة غوف)

عام ، لا يزال النظام الذي أقامته اتفاقية عام ١٩٦١ يعمل بطريقة مرضية ؛ وعمليات تحويل استخدام العقاقير لأغراض غير مشروعة تبقى نادرة نسبيا ، بالرغم من عدد الصفقات الكبير .

٣٣ - أما بالنسبة للمؤشرات العقلية الواردة في الجدول الثاني لاتفاقية المؤشرات العقلية لعام ١٩٧١ ، فإن الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات قد عملت بنجاح . فهكذا نرى ان هذه الهيئة قد تمكنت من وضع حد لعمليات التحويل الكبرى لمشتقات الامفيتامين والميتاكالون ، هذه العمليات الملاحظة في نهاية السبعينات ومطلع الثمانينات . والتدابير التي أوصت الهيئة باتخاذها قد كانت حاسمة في هذا المجال . وهناك عدد كبير من الحكومات تنفذ هذه التدابير منذ عدة سنوات ، وينبغي إدراجها في الاتفاقية . ويكفي ، في سبيل ذلك ، أن يتخذ المبادرة طرف من الأطراف الموقعة على الاتفاقية ، محتجا بإجراء التعديل الذي تنص عليه المادة ٣٠ . أما فيما يتعلق بالجدولين الثالث والرابع ، فإن عمليات المراقبة قد أخذت مؤخرا فقط تؤتي ثمارها ؛ ولا بد لإحراز تقدم من أن تعمل بعض البلدان المنتجة والمصدرة ، فضلا عن بعض البلدان المستوردة ، بحزم أشد تصميمًا .

٣٤ - ثم قالت إن الهيئة ترحب ببدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤشرات العقلية التي اعتمدت في عام ١٩٨٨ . والهيئة تأمل أن تقوم البلدان التي لم تصبح بعد أطرافا فيها بتصديقها بسرعة وتنفيذ منذ تلك الفترة فصاعدا أحكامها . وفي عام ١٩٩١ ، ستقدم الهيئة الى دورة لجنة المخدرات تقريرها الأول المتعلق بتنفيذ المادة ١٢ المتملة بالسلاشف . ويتسم اعتماد وتنفيذ القوانين المنظمة للتجارة الوطنية والدولية للسلاشف المستخدمة لتصنيع المخدرات بطريقة غير مشروعة بأهمية حيوية . فبهذه الطريقة ، توصل أحد البلدان في عام ١٩٨٨ الى تخفيض صادراته باتجاه امريكا الجنوبية من المواد الكيميائية اللازمة لمصناعة الكوكايين بنسبة ٥٠ في المائة .

٣٥ - وتابعت تقول إننا نعرف الخطط التفصيلية التي اعتمدتها الأمم المتحدة في هذه السنوات الأخيرة لمكافحة المخدرات . والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات يساورها بالغ القلق إزاء الموارد المخصصة لها ، وهذه الموارد التي لا تتناسب مطلقا مع فداحة المشكلة . وهكذا نرى أنه يستحيل على الهيئة نفسها أن تظطلع بولايتها ، أي مواصلة حوار دائم مع الحكومات وإيفاد بعثات إلى الموقع ، إذا لم تتوفر لها وسائل مناسبة . ومسؤوليات الهيئة محددة في المعاهدات وقد أكدت من جديد خطة العمل

(السيدة غوف)

المعتمدة على صعيد منظومة الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات . وتجسد الهيئة نفسها ، في الحالة الراهنة للأمور ، عاجزة تمام العجز تقريبا عن تنظيم بعثات فيما تبقى من فترة السنتين المالية ، لأن الاعتمادات المخصصة لهذا الغرض قد خُفّضت بشكل ظاهر . وبحكم اتفاقية عام ١٩٦١ ، تتحمل الأمم المتحدة نفقات الهيئة في ظروف تحددها الجمعية العامة (المادة ٦) . وقالت السيدة غوف إنها بناء على طلب الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ، توجه نداء لكي تعاد موارد الميزانية التي كانت مخصصة منذ البدء للهيئة إلى مستواها الأول .

٣٦ - وذكرت أن الهيئة قد تابعت باهتمام بالغ ، في غضون الأشهر الماضية ، الأعمال الرامية إلى تعزيز فعالية جهاز الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات (A/45/652 و Add.1) هذه الأعمال المضطلع بها عملا بقرار الجمعية العامة ١٤١/٤٤ . ولاحظت السيدة غوف بارتياح أن الأحكام الواردة في تقرير الأمين العام تبقى على ما للهيئة من استقلال فني . وما فتئت الأطراف تولي أهمية كبرى للطابع التقني وغير السياسي للهيئة ، بالنظر إلى ما أسند إليها في المعاهدات من مسؤوليات ، يكاد يكون بعضها قضائيا تقريبا . وتبين الترتيبات التي ذكرها الأمين العام بوضوح أن الأمين العام وأمانة الهيئة سيظلان تابعين بصورة مباشرة للهيئة ، فيما يتعلق بمسائل الأساس . على أن الأمانة ستبقى بطبيعة الحال خاضعة لسلطة الأمين العام فيما يتمثل بالمسائل الإدارية ، وبالتالي فستكون مسؤولة وتقديم تقريرها إلى المدير التنفيذي المقبل للهيئة الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات وذلك بالنظر إلى المسائل الإدارية فضلا عن المسائل المتعلقة بالتنسيق العام لأنشطة الأمم المتحدة في مجال مكافحة المخدرات . وستبذل الهيئة قمارى جهودها للمساهمة في تعزيز هذه الأنشطة وتحفيز الحكومات على أن تتكاتف وتتضافر جهودها .

٣٧ - السيد تراكسلر (إيطاليا) : قال متحدثا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إن إساءة استعمال المخدرات وانتاجها والاتجار بها بطريقة غير مشروعة ، وهي أمور لا ينجو منها عمليا أي بلد ، قد اتخذت أبعادا كبرى بحيث يمكننا الكلام عن أزمة هيكلية أساسية . وليس من شأن هذه الحالة أن تعرض للخطر مصير الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية بأسرها وحسب ، لكنها تهدد كذلك بتقويض ما لمجتمعاتنا من أسس سياسية واقتصادية وقانونية .

٣٨ - وقال إن هناك عددا من الحكومات قد تمتعت لهذا الخطر الداهم وعززت البرامج الرامية إلى تخفيض الطلب والعرض على المخدرات غير المشروعة . على أنه لا بد من دعم

(السيد تراكسلر ، إيطاليا)

هذا المجهود بتضافر اقليمي ودولي حقيقي ، إذا كنا نريد التمدي بحزم لهذا البلاء العالمي . والامم المتحدة هي أول المدركين لهذه الضرورة ، وهذا ما نستخلصه من الصكوك الدولية التي شجعت الامم المتحدة على اعتمادها ، ومنها اتفاقية الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨ . وقد وقع الاتحاد الاوروبي والدول الاعضاء فيه هذه الاتفاقية الهامة ، التي يجب أن تدخل حيز النفاذ في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ، ولقد صدقت عليها أو هي تستعد لذلك ، وتطلب إلى جميع الدول الاخرى أن تسلك هذا السبيل .

٣٩- وتابع يقول إن ما يهم حاليا ، في إطار برنامج العمل العالمي ، هو التركيز على تنفيذ هذه الصكوك القانونية والاعلانات السياسية الكثيرة على حد سواء ، المعتمدة في مؤتمر فيينا ، وفي الدورة الاستثنائية السابعة عشرة للجمعية العامة ، وفي القمة الوزارية التي عقدت في لندن وفي الخطة الشاملة المتعددة الاختصاصات . إن الاتحاد الاوروبي والدول الاعضاء فيه تولي أهمية خاصة لاحكام البرنامج المتعلقة بتدابير المتابعة ، التي يجب أن تتيح تقييم التقدم المحرز في تنفيذه .

٤٠- وقال إن الاتحاد الاوروبي والدول الاعضاء فيه على قناعة بضرورة قيام الامم المتحدة ، بلا إبطاء ، بإنشاء آلية موحدة في مجال مكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها . وسيتعين على هذه الهيئة المزمع إنشاؤها ، التي سيتولى ادارتها موظف على أرفع مستوى ، يكون مسؤولا بصورة مباشرة أمام الامين العام ، أن تتعاون تعاوننا وشيقا مع مركز التنمية الاجتماعية والشؤون البشرية ، ومنظمة المحلة العالمية وهيئات الامم المتحدة الاخرى المختصة . ولكن ، لا بد أيضا - على ما طالب به البرنامج - من أن يخصص لانشطة مكافحة المخدرات ما يلزم من الموارد المالية والبشرية وغيرها ، ومن أن توضع الميزانية وفقا لذلك . وذكر أن الاتحاد الاوروبي ينتظر باهتمام ، من جهة ثانية ، تقرير فريق الخبراء المكلف بدراسة ما يترتب على إساءة استعمال المخدرات من آثار اقتصادية .

٤١- وأشار الى أن الاتحاد الاوروبي والدول الاعضاء فيه ، تصميما منها على العمل على سبيل الاولوية وبشكل متنسق لتخفيض الطلب على المخدرات ، تنفذ برامج كثيرة ، تركز على الردع والوقاية والتثقيف والمعالجة وإعادة الدمج في المجتمع ، مع إبراز ضرورة الإعراب ، لمدمني المخدرات ، عن الاحترام الواجب لكل شخص بشري .

(السيد تراكسلر ، ايطاليا)

٤٢ - ثم ذكر أنه من منظور السوق الموحدة المزمعة في عام ١٩٩٣ ، يركز على تعزيز المراقبة على الحدود للتصدي للاتجار غير المشروع بالمخدرات ، وعلى التعاون بين سلطات الجمارك والشرطة للدول الاعضاء ، وتقارب القوانين الوطنية . ومن جهة ثانية ، اتخذت تدابير وقائية لمراقبة تجارة السلائف . وعلى كل الحكومات أن تقتنع بضرورة المنع البات من أن يستفيد تجار المخدرات ، وكذلك المؤسسات المالية ، من هذه التجارة ، ومنع "تبييض" صفحة الاموال الواردة من تجارة المخدرات ، وبضرورة عقد اتفاقات تعاون بهذا المعنى .

٤٣ - وقال أيضا إنه لا بدّ ، للحد من انتاج المخدرات والقضاء على تجارتها ، من اعتماد نهج تناول شامل للتنمية الريفية وتنفيذ برامج تستهدف انتاج مزروعات صالحة للاستمرار بدلا من المخدرات . والاتحاد الاوروبي يبذل جهدا جبارا على هذا الصعيد ، ففي إطار التعاون الثنائي ، سيبلغ مجموع ما خصصه الاتحاد في عام ١٩٩٠ نحو ١٢ مليون دولار لمساعدة البلدان النامية على منع الاستهلاك والحد منه والاخذ بمزروعات بديلة ، ولكي يوفر لها خبراء لهذا الغرض . ومن جهة ثانية ، تمثل مساهمة الاتحاد الاقتصادي الاوروبي ودوله الاعضاء في صندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات أكثر من ٧٥ في المائة من مجموع الاشتراكات . وتأمل الدول الاثنى عشرة في أن تنضم اليها دول أخرى لكي يتاح للصندوق مساعدة مزيد من البلدان . وهذه الدول ترحب بشكل خاص بالتعاون الذي قام بين الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ومنظمة الصحة العالمية لحل المشكلة التي تطرحها العلاقة القائمة بين إساءة استعمال المخدرات ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا) .

٤٤ - وقال إن الاتحاد الاوروبي يهتم بالتدابير الاقليمية التي يجب أن تواكب المبادرات الدولية ، ومن ثم فقد انشأ العديد من الآليات لتكثيف التعاون ، وبخاصة فريق المنسقين الرفيعي المستوى والفريق العامل المعني بالجوانب الدولية لمشكلة المخدرات ، وفريق "تريفي" الذي يضم وزراء العدل والداخلية وفريق لتبادل المساعدة بين السلطات الجمركية ، وفريق معني "بادمان المخدرات" يهتم بمشاكل الصحة العامة ، وفريق "بومبيدو" الذي يضم ٢٠ بلدا من بينها الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي ، في إطار مجلس أوروبا ، وهو يعمل جاهدا الآن على توثيق التعاون مع بلدان وسط وشرق أوروبا .

٤٥ - وفيما يتعلق بتقييم الحالة في مناطق معينة ، لا يسعنا سوى الاعراب عن القلق لزيادة الانتاج والاتجار غير المشروع في المناطق المعروفة باسم المثلث الذهبي

(السيد تراكلير ، ايطاليا)

والهلال الذهبي . إن الاتحاد الاوروبي على استعداد لتطوير برامج الشنائية المساعدة بلدان هاتين المنطقتين وغيرهما ، ومن بينها مناطق افريقيا والبحر الكاريبي ، اذا ما أعربت عن رغبتها في التعاون في الجهد المشترك لمكافحة آفة المخدرات . لقد حان الوقت ، ازاء اتساع نطاق هذه الظاهرة ، لكي يعزز المجتمع الدولي ترابطه وأن يترجم البيانات السياسية الى أعمال متضافرة .

٤٦ - السيد مونتاناو (المكسيك) : قال إن فريق خبراء البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الذي يقدم المشورة والمساعدة الى الامين العام من أجل تعزيز كفاءة هيكل الأمم المتحدة المخصص لمراقبة اساءة استعمال المخدرات ، بموجب قرار الجمعية العامة ١٤١/٤٤ قد سجل نتائج أعماله في تقرير قدم الى الامين العام في ٢٧ تموز/يوليه . ولذلك فإن ممثل المكسيك في دهشة لأن هذه الوثيقة لم توزع على أعضاء اللجنة سوى هذا الصباح .

٤٧ - وأضاف قائلا إن الفريق ، وممثل المكسيك عضو فيه بمفة شخصية ، قد استشار لوضع تقريره ، العديد من أعضاء هيئات مكافحة اساءة استعمال المخدرات الموجودة حاليا واحاط علما بجميع الوثائق المتاحة . وقد اقترح في نهاية تحليله على الامين العام انشاء هيكل فعال يستفيد من الموارد الحالية ، منظمة بشكل مختلف ، من دعم مالي أكثر تأكيدا ، يسمح بتعدد حقيقي للبرامج والموارد في مجال مكافحة اساءة استعمال المخدرات .

٤٨ - وقد اتخذ الفريق موقفا واقعيا عندما اقترح هيكلا من شأنه أن يكفل تنسيقا فعالا لانشطة هيئات الأمم المتحدة ، مع الهيئات الدولية الأخرى التي تعمل في هذا المجال . ومن بين مختلف الخيارات التي اضطلع بدراستها ، اهتم الفريق بالخيار المتمثل في انشاء أمانة واحدة - ابتداء من الامانات الثلاث الموجودة حاليا - يرأسها موظف رفيع المستوى يكلف بتنسيق الانشطة مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها ، وجمع الاموال اللازمة لانجاز الانشطة التنفيذية وانشطة التعاون التقني . إن هذه الانشطة تضطلع بدور بالغ الأهمية حيث أنها ترمي الى مساعدة الحكومات على تنفيذ الاحكام الواردة في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بهذا الموضوع وكذلك التوصيات الواردة في الخطة الكاملة المتعددة التخصصات وبرنامج العمل العالمي . ويأمل الفريق أن تستخدم موارد الهيكل الحالي الموجودة في صندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال المخدرات ، بطريقة أكثر فعالية وترشيدا . وهو يرى أن مقر الهيئة الجديدة ينبغي أن يكون في فيينا ، حيث يوجد مقر لجنة المخدرات

(السيد مونتاناو ، المكسيك)

والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ، كما ينبغي أن تظل على اتصال وثيق بمركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية ، بحيث يتسنى لها الاستفادة من الخدمات الادارية والمالية الموجودة محليا .

٤٩ - ولاحظ مع الارتياح تقرير الامين العام (A/45/652 و A/45/652/Add.1) وقال إنه يعبر جيدا عن مضمون اقتراحات الفريق ، وأضاف أنه يحرص على أن يوضح . وهو ما لم يفعله التقرير - أن الامانات الحالية ينبغي أن تدمج بحيث لا تشكل سوى امانة واحدة . ونظرا للإشارة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمسألة المخدرات ، فإن الفريق يرجو أن يعمل الموظف الرفيع المستوى الذي سوف يرأس هذا الهيكل الجديد ، بالتعاون الوثيق مع المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي . وقد أعرب الفريق عن توصية لا توجد في تقرير الامين العام وهي تهدف الى انشاء لجنة استشارية ، تضم أعضاء من لجنة المخدرات على أساس جغرافي عادل ، تكلف بتقديم المشورة للمسؤول عن الهيكل الجديد ، بصدد كل ما يتعلق بالتبرعات المخصصة لتمويل الأنشطة التنفيذية أو المساعدة التقنية .

٥٠ - إن تعزيز فعالية هذا الهيكل يتوقف أيضا على تحسين عمل الهيئات الحكومية الدولية في المنظومة وبخاصة لجنة المخدرات . ويتعين على المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، نظرا لأن اللجنة هي لجنة تقنية تابعة له ، أن يحلل عمل هذه الهيئة الهامة مع ادخال التغييرات اللازمة عليها .

٥١ - وعلى الصعيد الوطني ، تظلع المكسيك بكفاح لا هوادة فيه ضد الاتجار بالمخدرات . فقد تم خلال الـ ٢٢ شهرا الماضية إبادة ١٣ ٠٠٠ هكتار من الزراعات غير المشروعة والاستيلاء على كميات ضخمة من المخدرات ، وتفتيت ٤٧٢ منظمة تعمل في الاتجار الدولي بالمخدرات ، والقاء القبض على ٣٠ ٠٠٠ شخص يعملون معها . إن الاستيلاء على حوالي ٩ ٠٠٠ سلاح ناري ، معظمها من الأسلحة الضخمة يبرهن جيدا على العلاقة القائمة بين الاتجار بالمخدرات وتهريب الأسلحة ، وهما متحdan في تحالف إجرامي أدى هذا العام الى مصرع ٦٣ شخصا من العاملين في مكافحته .

٥٢ - واختتم كلمته مؤكدا من جديد اقتناعه بأن مكافحة الاتجار بالمخدرات لن تحقق النجاح المطلوب إلا اذا تمت في اطار تعاون دولي يحترم سيادة البلدان المشتركة فيها وسلامتها الاقليمية .

٥٣ - السيد ولكر (جامايكا) : أكد أوجه التقدم التي أحرزت في مكافحة المخدرات منذ اتخاذ الجمعية العامة قرارها ١٤١/٤٤ في دورتها الرابعة والأربعين سواء تعلق الأمر بتعزيز التعاون الدولي أو مساعدة البلدان التي تطلب هذه المساعدة . لقد تم أولاً في الدورة الاستثنائية السابعة عشرة اعتماد الاعلان السياسي وبرنامج العمل العالمي ، ثم انشاء فريق دولي يضم ١٥ خبيراً من بينهم خبير من جامايكا . عهد اليه بتقديم المشورة والمساعدة الى الامين العام . وقد قدم الفريق بالفعل مجموعة من التوصيات المتعلقة بعمل وهيكل هيئة تابعة للأمم المتحدة تكلف بمكافحة اساءة استعمال المخدرات . إن الامر يتعلق بكيان واحد تدمج فيه جميع الأنشطة التي اضطلع بها حتى الآن في مختلف هيئات الأمم المتحدة التي تعنى في فيينا بمكافحة اساءة استعمال المخدرات . على أن يرأس هذه الهيئة الجديدة موظف رفيع المستوى . وأيد ممثل جامايكا دون تحفظ المقترحات التفصيلية التي قدمها الفريق بشأن هذا الهيكل الجديد ، كما أشار اليها الآن ممثل المكسيك . أما المقترحات الواردة في تقرير الامين العام (A/45/652) والتي تتفق تماماً مع توصيات فريق الخبراء ، فان ممثل جامايكا يرى أن بوسع الجمعية العامة التوصل الى اتفاق حول هذه المسألة في الدورة الحالية .

٥٤ - وقال إن الهيكل الجديد الذي سوف ينشأ من الآن وحتى ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ وفقاً لتقرير الامين العام سيعهد اليه في المقام الاول وفي اطار خطة على مستوى المنظومة ، ما زال يجري اعدادها ، بتنفيذ الولايات المحددة في برنامج العمل العالمي ، دون اهمال الولايات السابقة . ولكنه لن يتمكن من الاضطلاع بها بفعالية ما لم تتح له الموارد البشرية والمالية اللازمة ، وما لم يقيم علاقات مباشرة ودينامية مع الهيئات الوطنية التي تعنى بمسائل المخدرات ، وذلك بغية زيادة المساعدة ، المقدمة الى الدول الصغيرة بوجه خاص ، عن طريق استخدام الآليات المتعددة الاطراف .

٥٥ - وبغية الحد من الطلب على المخدرات ، وهو العنصر الاساسي لكل جهد متكامل لمكافحة اساءة استعمال المخدرات ، وضعت جامايكا برنامجاً لمدة خمس سنوات يتضمن العديد من المبادرات التي حالفها النجاح في عام ١٩٩٠ : تنظيم اسبوع لتوعية السكان ، عقد مؤتمر دولي في كينغستون ، انشاء دائرة لمعالجة المدمنين واعادة ادماجهم . ومن المقرر أيضاً البدء بمساعدة الآباء والمعلمين وأفراد المجتمع في برنامج ضخم لتعليم الاطفال الصغار كما سوف تعمل الحكومة جاهدة على زيادة مشاركة المنظمات الدينية ونوادي الشباب في أنشطة مكافحة اساءة استعمال المخدرات .

(السيد ولكر ، جامايكا)

٥٦ - وفيما يتعلق بمكافحة الاتجار بالمخدرات وانتاجها ، قال إن جامايكا لا تالو جهدا سواء على الصعيد القانوني ، نتيجة للتشريع الجديد الذي زاد من العقوبات المفروضة على الأنشطة المرتبطة بالمخدرات ، أو على الصعيد الاقتصادي حيث يبذل كل الجهد للقضاء على زراعة النباتات المخدرة واقتراح أنشطة بديلة مدرة للدخل ، لمحاربة هذه الآفة وفي الوقت ذاته تعزز جامايكا تعاونها مع بلدان المنطقة ، وقد وثقت روابطها مع صندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال المخدرات الذي يقدم لها مساعدة قيمة .

٥٧ - واختتم ممثل جامايكا قائلا إنه يود أن يشيد بما تقدمه اتفاقية مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية من مساهمة هامة في مكافحة المخدرات . وقال إن بلاده لن تنفك عن مكافحة هذه الآفة حتى القضاء عليها ، ويأمل أن تغضي التطورات الهامة الجارية في الأمم المتحدة الى تعزيز التعاون الدولي وتؤدي ، بغضل سرعة واستحداث هيكل جديد متكامل ، في كسب المعركة الجديدة في مكافحة المخدرات .

البند ٨٨ من جدول الأعمال : ما للمساعدات السياسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها من أشكال المساعدة التي تقدم الى النظام العنصري والاستعماري في جنوب افريقيا من آثار ضارة بالتمتع بحقوق الإنسان (تابع)

مشروع القرار A/C.3/45/L.4

٥٨ - بيّن الرئيس أن ممثل سيراليون قد عدّل شفويا الجملة الأخيرة من الفقرة ١٢ من مشروع القرار بالشكل التالي : "في ضوء التوصيات التي قد ترغب اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات ، ولجنة حقوق الإنسان ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، واللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، في أن تقدمها اليه" .

٥٩ - أُجري تصويت مسجل على مشروع القرار A/C.3/45/L.4 ، بالصيغة التي نقح بها شفويا .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اشيوبيا ، الأرجنتين ، الاردن ، أفغانستان ، إكوادور ، ألبانيا ، الإمارات العربية المتحدة ، إندونيسيا ، أنغولا ، أوروغواي ، أوغندا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ،

باكستان ، البحرين ، البرازيل ، بربادوس ، بروني دار السلام ،
 بليز ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوتسوانا ، بوركينا فاسو ،
 بروندي ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ،
 توغو ، تونس ، جاساكا ، الجزائر ، جزر البهاما ، جزر سليمان ،
 الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية افريقيا الوسطى ،
 جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا
 الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية
 الدومينيكية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية لاو
 الديمقراطية الشعبية ، جيبوتي ، رواندا ، زائير ، زامبيا ،
 زمبابوي ، ساموا ، السلفادور ، سنغافورة ، سوازيلند ،
 السودان ، سورينام ، سيراليون ، شيلي ، الصومال ، الصين ،
 العراق ، عمان ، غانا ، غيانا ، غينيا ، غينيا - بيساو ،
 الغلبين ، فنزويلا ، فيجي ، فييت نام ، قبرص ، قطر ،
 الكاميرون ، كوبا ، كوت ديفوار ، كوستاريكا ، كولومبيا ،
 الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، ليسوتو ، مالي ، ماليزيا ،
 مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملاوي ، ملديف ، المملكة
 العربية السعودية ، منغوليا ، موريتانيا ، موزامبيق ،
 ميانمار ، ناميبيا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ،
 هايتي ، الهند ، هندوراس ، اليمن ، يوغوسلافيا .

المعارضون : ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، إيطاليا ، البرتغال ،
 بلجيكا ، فرنسا ، لكسمبرغ ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
 وأيرلندا الشمالية ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية .

المتنعون : أسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، أيرلندا ، أيسلندا ،
 بلغاريا ، بولندا ، تركيا ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمرك ،
 رومانيا ، السويد ، فنلندا ، كندا ، لختنشتاين ، مالطة ،
 النرويج ، النمسا ، نيوزيلندا ، هنغاريا ، اليابان ، اليونان .

٦٠ - اعتمد مشروع القرار المنشور تحت الرمز A/C.3/45/L.4 بالصيغة التي نصح بها
شفويا بأغلبية ١٠٦ مقابل تسعة أصوات وامتناع ٢٢ صوتا .

٦١ - السيدة أوجاما (الولايات المتحدة الأمريكية) : قالت تعليلا لتصويت وفدها ، إنها تعترف بأن نص مشروع القرار هو أكثر توازنا من المشروع المقدم في العام الماضي لأنه لا يطلب فرض عقوبات شاملة واجبارية . إلا أنه ، لا يعكس التطور الإيجابي للحالة في جنوب افريقيا خلال السنتين الماضيتين . وإن الولايات المتحدة الأمريكية لا يغيب عن نظرها الهدف الذي ينبغي الوصول اليه ، ألا وهو القضاء على العنصرية والتفرقة العنصرية ، وخاصة الفصل العنصري ، وتوافق على أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله للوصول الى هذا الهدف . وأنها لا يمنعها ذلك من التنويه بالجهود المبذولة في جنوب افريقيا من أجل تطور الحالة بشكل سلمي ولا تعتقد بأن مشروع القرار سيساهم في ذلك .

٦٢ - السيد تراكسلر (ايطاليا) : قال متحدثا باسم البلدان الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ، ومعللا اعتراض الاتحاد الاقتصادي الأوروبي على مشروع القرار بأن هذا الاعتراض لا علاقة له بوجهات نظرها في الفصل العنصري ، وهو نظام أدانه بشكل دائم لطبيعته غير الإنسانية . وإذا كان الاتحاد الاقتصادي الأوروبي يرحب بأن القرار قد ترك جانبا معظم المسائل السياسية المختلف عليها والواردة في القرار المعتمد في العام الماضي حول نفس المسألة ، فإنه لا يعطي نفس الاعتبار الى التقرير المستكمل من قبل المقرر الخاص للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات (A/45/552) . والذي يستند اليه هذا القرار لأن التقرير غير مجد ، حيث أن قوائم الشركات والبلدان الواردة فيه غير صحيحة وغير كاملة . وإن هذا التقرير لا يشير ، لأسباب سياسية ، الى العلاقات التجارية المنتظمة التي تقيمها عدة دول وشركات مع جنوب افريقيا . ويأمل الاتحاد الاقتصادي الأوروبي أن تتطور الحالة في جنوب افريقيا بشكل ايجابي كاف بحيث تلغى الاسباب الداعية لولاية المقرر ، وأن تواصل جنوب افريقيا جهودها لكي تصبح بلدا موحدا ، ديمقراطيا وغير عنصري ، بلدا يحترم حقوق الإنسان والحريات الاساسية لجميع المواطنين . ويتساءل الاتحاد الاقتصادي الأوروبي أخيرا عما إذا كانت هناك حقا حاجة لدعوة المقرر الى تقديم تقرير جديد مستكمل .

٦٣ - السيد سيفوردمن (ايسلندا) : قال متحدثا باسم بلدان الشمال الأوروبي مبينا أنه إذا كانت هذه البلدان قد امتنعت عن التصويت على مشروع القرار L.4 ، في حين أنها من المناصرين المتحمسين للقضاء على الفصل العنصري والتفرقة العنصرية في جنوب افريقيا ، فذلك لأنه لا يعكس التغيرات الهامة التي طرأت خلال السنتين الماضيتين على الصعيد الدولي . كما أن المشروع لا يأخذ في الاعتبار بشكل كاف عنصر التوازن الذي أثبتته الأمم المتحدة ودولها الاعضاء عند اعتماد إعلان الأمم المتحدة المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي ، ولا القرار ٣٤٤/٤٤ .

(السيد سيفورد من ، ايسلندا)

٦٤ - وقال إن بلدان الشمال الأوروبي لاحظت من جهة أخرى ، بأن تقرير المقرر الخاص لا يشكل أساساً مفيداً لمناقشات اللجنة . كما أن قوائم الشركات والبلدان التي لها علاقات تجارية مع جنوب افريقيا هي في رأيها غير كاملة ، وغير صحيحة ، وانتقائية الى حد ما . ومن جهة أخرى ، فإن بلدان الشمال غير مقتنعة بضرورة دعوة المقرر الخاص الى تقديم تقرير جديد مستكمل في الدورة السابعة والاربعين للجمعية العامة . وستواصل من جهة ثانية ، ضغطها على سلطات جنوب افريقيا . وبصفة خاصة بواسطة الجزاءات الاقتصادية ، ما دامت التغييرات العميقة والتي لا رجعة فيها الهادفة الى إلغاء الفصل العنصري لم تحدث بعد .

٦٥ - السيد تروتييه (كندا) : قال إن وفده قد امتنع عن التصويت لأنه لا زالت لديه ، رغم ملاحظته بعض التقدم في نص مشروع القرار ، تحفظات بشأن الفقرة ٥ ، التي تطلب إبقاء الجزاءات المفروضة على نظام جنوب افريقيا الى أن يتحقق تفكيك نظام الفصل العنصري تفكيكا كاملا ، "وفقا للإعلان المتعلق بالفصل العنصري وأشار المدمرة في الجنوب الافريقي" . غير أن هذا الإعلان ، والذي تعيد كندا تأكيد انضمامها اليه ، لا يطالب بإبقاء الجزاءات إلا لحين حصول تغييرات عميقة لا رجعة فيها في جنوب افريقيا . وفي هذا فرق كبير جدا بالنسبة للمستقبل الاقتصادي لجنوب افريقيا وتجاهل ذلك الفرق لا يمكن إلا أن يسيء الى تطبيق الإعلان . وتأسف كندا بصفة خاصة للغة الشديدة التي اعتمدها المقرر الخاص في تقريره ، إذ يعتبر أن أي اتصال أو تعامل مع جنوب افريقيا يشكل نوعاً من المساعدة الى ذلك البلد وإن فرض العقوبات الشاملة هي الوسيلة الوحيدة لوضع نهاية للفصل العنصري . وتعتبر كندا من جهتها أن مثل هذه الجزاءات تعتبر اليوم ، نظراً لتطورات الحالة في جنوب افريقيا ، غير لازمة وستكون لها تأثيرات غير مرغوب فيها على الاقتصاد في جنوب افريقيا والتي لا يمكن إلا أن تؤدي الى معاناة الاغلبية السوداء فيها . وترى كندا بالإضافة الى ذلك أن تقرير المقرر الخاص لم يعد له ما يبرر وجوده وأنه يحتوي على معلومات غير صحيحة . وفي الواقع أن من بين الشركات الكندية الـ ٨٧ المذكورة فيه ، ستة منها فقط تواصل فعلاً إقامة علاقات تجارية مع جنوب افريقيا . وتشجع كندا بشدة لجنة حقوق الإنسان واللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات على إعادة النظر في ولاية المقرر الخاص أو إعادة النظر في أولوياتها وذلك باستلهاهم مثلاً من عمليات التنشيط الأخيرة للجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٤٣١ المتعلق بمسألة جنوب افريقيا .

٦٦ - السيد سيزاكي (اليابان) : قال إن وفده امتنع عن التصويت لأن هناك بعض العناصر في مشروع القرار غير مقبولة له . وكما بين المتحدثون السابقون شكك ممثل اليابان في صحة المعلومات الواردة في تقرير المقرر الخاص .

٦٧ - السيد بوركوغلو (تركيا) : قال معللا سبب امتناعه عن التصويت ، إنه إذا كانت هناك تحسينات قد أجريت على مشروع القرار بالنسبة لنص قرار الجمعية العامة ٩٣/٤٣ ، فإن الأخير لا يعكس التطورات الايجابية التي حصلت مؤخرا في جنوب افريقيا . وذكر من جهة ثانية ، تصميم تركيا على المساهمة في جهود المجتمع الدولي الهادفة للقضاء على الفصل العنصري .

٦٨ - الرئيس : أعلن أن اللجنة قد انتهت من النظر في البند ٨٨ من جدول الاعمال .

البند ٩١ من جدول الاعمال : القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (تابع)

مشروع القرار A/C.3/45/L.7

٦٩ - الرئيس : أعلن انضمام كل من اكوادور والسفال وفانواتو وفنزويلا الى قائمة مقدمي المشروع .

٧٠ - اعتمد مشروع القرار A/C.3/45/L.7 دون تصويت .

٧١ - السيد غفير (اسرائيل) : أشار بصدد البند ٩١ من جدول الاعمال ، الى أن اسرائيل وجدت نفسها مجبرة على عدم المشاركة في تطبيق برنامج العمل للعقد الثاني لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري . وقال إنه فيما لو كان مشروع القرار L.4 قد عرض للتصويت ، لكانت اسرائيل قد صوتت ضده بسبب الاشارة الضمنية الى قرار الجمعية العامة ٣٣٧٩ (د - ٣٠) الواردة في هذا المشروع وكذلك بسبب استفلال العقد لاغراض سياسية ضد اسرائيل . ورغم ذلك ، ولأن اسرائيل تدين ادانة مطلقة العنصرية ، والتمييز العنصري وبصفة خاصة الفصل العنصري وهي متشعبة بكفاح الشعوب من اجل الحق والمساواة والحرية ، فإن اسرائيل لم ترغب في إعاقه توافق الآراء حول مشروع القرار .

٧٢ - السيد فان ديرهيچدن (هولندا) : قال إن وفده اضطر الى عدم المشاركة هذا العام في تقديم مشروع القرار المتعلق بتقرير لجنة القضاء على التمييز العنصري ، بسبب رفض التعديلات التي اقترحها ، والمستمدة من روح قرار لجنة حقوق الإنسان ٢٥/١٩٩٠ . وكانت هذه التعديلات تهدف الى ايجاد مساعدة مالية مؤقتة تُقتطع من الميزانية العادية للأمم المتحدة وتُقدم الى اللجنة دون الإضرار بالتزام الدول الأطراف في الاتفاقية بالوفاء بجميع التزاماتها المالية .

٧٢ - السيد غروليج (المانيا) : قال إنه انضم لتوافق الآراء بسبب القلق الذي استشفه من الصعوبات المالية التي تواجه لجنة القضاء على التمييز العنصري وأشار السلبية على أعمالها . وبالنسبة له ، فإن الطريقة الوحيدة للخروج من الازمة المالية الحالية هي قيام الدول الاطراف في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري الوفاء بالتزاماتها المالية . وقال إن المانيا تعارض مبدأ أي حل يغترض زيادة الاعباء المالية التي تتحملها الدول التي تفي بالتزاماتها بشكل جيد . أما بشأن الفقرة السابعة من المشروع ، فإن المانيا لا يمكنها ، بسبب اجراءات الميزانية لديها ، في الامتثال الى أحكام قرار لجنة حقوق الإنسان ٢٥/١٩٩٠ ، والذي يطلب موافقة الدول الاطراف لإنشاء "صندوق احتياطي للطوارئ" . وقال إنه إذا كان الوفد الالمانى قد انضم لتوافق الآراء ، فهو قد فعل ذلك لكي يترك المجال للدول الراغبة والمستعدة للمساهمة في هذا الصندوق ، بدفع زيادة عن الاشتراكات المقررة للجنة ، أما بالنسبة لالمانيا فإنها تفضل ، حلا آخر ولهذا السبب فقد وافقت على الفقرة ٨ من القرار والتي تدعو الأمين العام الى استكشاف امكانيات أخرى لوضع أساس مضمون أكثر لتمويل كل تكاليف اللجنة في المستقبل .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠